دور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية في البنوك التجارية وأثره علي جودة المعلومات المحاسبية

(دراسة اختبارية)

إعداد

ندا رضا محمد عطية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور
سامي محمد أحمد غنيمي
أستاذ المحاسبة المالية ووكيل
الكلية لشئون التعليم والطلاب
كلية التجارة – جامعة بنها

الدكتور
أحمد علي حسن يونس
المدرس بقسم المحاسبة
كلية التجارة – جامعةبنها

دور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية بالبنوك التجارية وأثره علي جودة المعلومات المحاسبية

(دراسة إختبارية)

ندا رضا محمد عطية

تمهيد:

أدى انهيار الكثير من المنشآت في العالم خلال العقود القليلة الماضية، إلى ضياع كل أو بعض من حقوق أصحاب المصالح، كما أدى إلى فقدان ثقة المستثمرين في المعلومات المنشورة التي تتضمنها التقارير، والقوائم المالية لتلك المنشآت، ولقد كان من أبرز هذه الانهيارات ما حدث لشركة إنرون مع نهاية ٢٠٠١م، والتي هزت الأوساط المالية في وول ستريت، ودفعت الحكومة الأميركية إلى إصدار قانون (ساربان أوكسيلي)، وتبع الانهيار المالي لهذه الشركة العديد من الانتقادات لمهنة المراجعة، من المجتمع، والهيئات التشريعية والمهنية؛ للعمل على تطوير مهمات المراجعة الداخلية، وتوسع نطاقها؛بهدف تخفيض عدم شفافية القوائم المالية، وتحسين سلامة التقارير المالية، واصلاح ما نتج من استخدام البنود خارج الميزانية على نطاق واسع؛ نتيجة عدم وجود ضوابط دقيقة بشأنها، وانخفاض تكلفة العمليات المرتبطة باستغلالها؛ حيث إنها تُدِرُّ أرباحًا عاليةً، وفي الوقت نفسه تحمل طابع التعهد والالتزام الذي يتعرض للعديد من المخاطر هذا من ناحية، كما أن البنود خارج الميزانية أصبحت تشكِّلُ مقدارًا لا يستهان به في المجال المصرفي؛ لما لها من طبيعة خاصة، ومقومات تختلف عن أي نشاطات أخرى داخل البنك؛ لما تحتويه من مخاطر؛ وهو الأمر الذي يظهر أهمية وضع إطار كفء وفعال لهيكل المراجعة الداخلية يتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة بحيث يشكل حماية للبنك من احتمالية التعرض للمخاطر الناتجة عن البنود خارج الميزانية، وإظهار الالتزامات المرتبطة بها، والإفصاح عنها بما ينعكس بالإيجاب على جودة المعلومات المحاسبية.

١/ الدراسات السابقة والفجوة البحثية: تناولت الباحثة الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة بعد تقسيمها إلي ثلاث مجموعات، علي النحو التالي:

(أ) دراسات تناولت المحاسبة عن البنود خارج الميزانية وفق المعايير الدولية:

(١) دراسة " قياس المخاطر المالية لأنشطة التمويل خارج الميزانية وأثرها علي تقييم مراقب الحسابات لاستمرارية الوحدات الأقتصادية ".(العقملي، ليلى، ٢٠٠٩):

هدفت الدراسة إلى: تحليل أنشطة التمويل خارج الميزانية، من خلال دور وموقف معايير المحاسبة والمراجعة، وقياس المخاطر المالية الناتجة عن أنشطة التمويل خارج الميزانية، وتعديل نسب المديونية، ونماذج التنبؤ بالإفلاس بهذه المخاطر المالية، مع تحديد دور ومسئولية مراقب

الحسابات؛ من أنشطة التمويل خارج الميزانية، وتحديد آثارها على تقرير مراقب الحسابات عند تقييم الاستمرارية.

أهم نتائج الدراسة هي: ضرورة المحاسبة على الالتزمات في تقييم المخاطر المالية، والميزانية للشركة، والتدفقات النقدية، وفي التنبؤات، ذلك يشمل تعريف وقياس الالتزامات، ومتى يتم إعادة الاعتراف بها، التوجه من المعايير المعتمدة على القواعد، إلى المعايير المعتمدة على المبادئ، مما يجعل المعايير تتميز بوضوح الهدف، تقليل استخدام التوقعات، وتجنب استخدام الحدود الفاصلة في التطبيق.

(٢) <u>دراسة " قصور المعايير المصرية في المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الميزانية وأثارة علي دلالة القوائم المالية : دراسة تحليلية مقارنة "،(تمراز، محمد، ٢٠١٠):</u>

هدفت الدراسة إلى: تحديد أوجه قصور معايير المحاسبة المصرية، بالمقارنة بالنماذج المتقدمة (من وجهة نظر الباحث) للمعايير المحاسبية،في ضوء المتغيرات التي تحكم بيئة الأعمال المصرية، ذلك في مجالين أساسيين، هما:

أ / المحاسبة عن آثار التضخم.

ب/ التمويل خارج الميزانية،وأثر ذلك على دلالة القوائم المالية.

أهم نتائج الدراسة: ضرورة تعديل معايير المحاسبة المصرية؛ مثل المعيار رقم (٢٠) الخاص بالتأجير التمويلي، وكذلك المعيار رقم (٣٨)، الجزء الخاص بالمحاسبة عن مزايا التقاعد، وضرورة بناء معايير فى مصر؛ للمحاسبة عن التوريق، وكذلك بناء أسس لدمج الوحدات ذات المنافع المتغيرة بالقوائم المالية للمستفيد الرئيس.

(٣) <u>دراسة " حدود الاعتراف بالأنشطة خارج الميزانية في المعايير المحاسبية وانعكاساتها على نتائج نشاط المشروعات : دراسة تطبيقية "،(ابراهيم، صلاح الدين، ٢٠١٣):</u>

هدفت الدراسة إلى: تناول الحدود والقيود الخاصة بمشكلات الاعتراف المحاسبي بالأنشطة خارج الميزانية، من خلال: الإطار الفكري للمحاسبة المالية، ومدى اتساق وتطابق المفاهيم على العناصر المراد الاعتراف بها، ودور المعايير المحاسبية والممارسات المحاسبية؛ لدعم الاعتراف، أو الاكتفاء بالإفصاح عن تلك العناصر بالإيضاحات والتقارير المالية المكملة للقوائم المالية، وجهود المنظمات الدولية؛ لدعم وحل مشكلات الاعتراف المحاسبي، ومدى الهدف من استخدام المعايير المحاسبية للمعالجات الأصلية، أو المعالجات البديلة عند الاعتراف بهذه البنود بالقوائم المالية، مدى التقرير عن الأنشطة خارج الميزانية كأحد متطلبات حوكمة الشركات، وانعكاس أثر ذلك على نتائج نشاط المشروعات، والمتطلبات اللازمة للاعتراف بها في دعم جودة التقارير والقوائم المالية، للحد من الممارسات المحاسبية التي تؤثر على استمرارية الشركات.

أهم نتائج الدراسة: أن التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات أهم المناطق التي تظهر فيها أوجه التلاعب، التي لها تأثير كبير في الاحتيالات التي حدثت في نهاية العقد الماضي، بصفة خاصة في الصناعات التكنولوجية.

(٤) **دراسة " تقييم المعالجات المحاسبية لعقود الايجار و المشاكل المترتبة عليها في ضوء المعايير المحاسبية "،(كريمة، دينا، ٢٠١٦):**

هدفت الدراسة إلى: تقييم المعالجات المحاسبية لعقود التأجير التمويلي، والمشاكل المترتبة عليها في إطار المعايير المحاسبية.

أهم نتائج الدراسة: أهمية فكرة اختلاف المعالجات المحاسبية المتعلقة برسملة عملية التأجير وإظهارها في قوائم الميزانية للمستأجر، ذلك في ظل المعيار الدولي الجديد، وهو ما يعد ميزةً أساسيةً لهذا المعيار، كما أكدت النتائج على أن ذلك يسهم في حل مشكلة التمويل خارج الميزانية، وهي من أكثر المشكلات المترتبة على عقود التأجير التمويلي.

(٥) **دراسة " قياس أثر التمويل باستخدام بنود خارج الميزانية العمومية علي قيمة المنشأة باستخدام مدخل مقترح لنموذج الدخل المتبقي "، (عابدين، أمنية، ٢٠١٨):**

هدفت الدراسة إلى: وضع مدخل مقترح لاستخدام نموذج الدخل المتبقي في قياس أثر التمويل باستخدام البنود خارج الميزانية على قيمة المنشأة.

أهم نتائج الدراسة: يؤدي النموذج المقترح لقياس أثر التمويل باستخدام البنود خارج الميزانية على قيمة المنشأة؛ إلى الوقوف على نقاط قوه وضعف في المنشأة، والتغلب عليها، ورفع كفاءة المنشأة ككل، وزيادة قيمتها.

(ب) **دراسات تناولت طبيعة تطور دور المراجع الداخلي، وفقًا لمتطلبات المعايير الدولية والمهنية بشأن أداء عمله:**

(١) **دراسة " تحليل لمدي إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر وتأثير ذلك علي قيمة المنشأة "، (سليمان، حميدة، ٢٠١٠):**

هدفت الدراسة إلى: بيان كيفية مساعدة الإدارة للاهتمام بإدارة المخاطر، وبيان مدى إدراك المراجعين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر، مع إظهار الدور المطور للمراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في ظل حوكمة الشركات، عن طريق إسهامه في إضافة قيمة حقيقية للمنشأة، قد اعتمد الباحث على قائمة استقصاء لجمع البيانات، بالاعتماد على ثلاث فئات، وهم: الأكاديميون، الإدارة العليا، المراجعون الداخليون.

أهم نتائج الدراسة:اهتمام المراجع الداخلي بالمخاطر يجعل عملية الفحص والمراجعة أكثر دقةً في تحقيق أهداف المنشأة، وأن إدارة المخاطر تساعد في اختيار الطريقة المناسبة؛ للتوفيق بين مدى

قابلية المنشأة لتحمل المخاطر، وبين مدى كفاءتها لتحمل تلك المخاطر، وكما أشارت الدراسة إلى أن مطالبة المراجع الداخلي بالتقرير عن مدي كفاءة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، يحتاج إلى تأهيل تدريبي؛ عملي، ومهني،ويوفر قدرًا أكبر من المعرفه بالرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر.

(٢) دراسة "إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية"، (عتش، عبده، ٢٠١١):

هدفت الدراسة إلى: محاولة وضع إطار متكامل لتفعيل دور المراجعة الداخلية، على أساس الخطر، يتعامل مع إدارة المخاطر بالمنشأة، بحيث تعمل على تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر.

أهم نتائج الدراسة: توصلت إلى اقتراح إطار يتمثل في:

تحديد منهجية المراجعة الداخلية على أساس الخطر، ويقوم على تحديد مفهوم المراجعة، على أساس الخطر، والأدوار التي يقوم بها المراجع الداخلي في الإدارة الشاملة لمخاطر المنشأة، هي خمسة مجالات مرتبطة بأنشطة التأكيد، وتحديد متطلبات تخص إدارة المنشأة والمراجعة الداخلية، والإجراءات التي سيتم تنفيذها؛ لتفعيل دور المراجعة الداخلية.

(٣) دراسة "الدور الحديث للمراجعة الداخلية في زيادة فاعلية إدارة المخاطر – دراسة ميدانية علي المصارف السودانية"، (عبد الرحمن، عبد الرحمن& علي، صالح، ٢٠١٤):

هدفت الدراسة إلى: اختبار العلاقة بين الدور الحديث للمراجعة الداخلية، والمتمثل في خدمات التأكيد، والخدمات الاستشارية، ودعم الحوكمة، والاستقلالية، وفاعلية إدارة المخاطر بالمصارف السودانية، استخدم الباحثان استمارة استبيان؛ لجمع البيانات من المراجعين الداخليين، وأعضاء إدارة المخاطر بالمصارف السودانية.

أهم نتائج الدراسة:

- توصلت الدراسة الميدانية إلى وجود علاقة طردية قوية بين خدمات التأكيد للمراجعة بالمصرف، والخدمات الاستشارية التي تقدمها المراجعة الداخلية بالمصرف، ودور المراجعة الداخلية في دعم حوكمة المصرف، واستقلالية المراجعة الداخلية بالمصرف، فاعلية إدارة المخاطر بالمصرف.
- توصلت أيضا إلى أن إدارة المخاطر تعبر عن منهج أو نظام يتضمن الإجراءات والأدوات والتقنيات؛ لتحديد وفهم وتقييم المخاطر التي يمكن أن تواجه المنشأة، وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، واتخاذ الإجراءات اللازمة؛ للحد من آثارها على أساس مبدأ العائد، والتكلفة.
- كما أن المفهوم الحديث للمراجعة الداخلية يتمثل في خدمة التأكيد الموضوعي، والخدمات الاستشارية، ودعم الحوكمة، بالإضافة إلى استقلاليتها عن الإدارة التنفيذية.

(٤) دراسة " تقييم المراجع الداخلي للإدارة الشاملة للمخاطر باستخدام المراجعة المستمرة في بيئة تقنية المعلومات : دراسة نظرية ميدانية ". (الشاذلي، هبه الله، ٢٠١٦):

هدفت الدراسة إلى: معرفة أثر أستخدام المراجع الداخلي للمراجعة المستمرة الفورية، على جودة تقييمة لفاعلية عملية الإدارة الشاملة لمخاطر المنشأة، تخفيف حدة المخاطر؛ لتصبح في حدود المستوى المقبول من الخطر، خاصةً في ظل بيئة تقنية المعلومات.

أهم نتائج الدراسة:توصلت الباحثة إلى عدة استنتاجات، تتمثل في الآتي:

- ينبغي الالتزام بمعايير المراجعة الدولية المنظمة لعملية إدارة المخاطر كجزء من تعريف ووظائف المراجعة الداخلية، وطبيعة عملها، ما يمنح المنشأة طوق النجاة؛ للحد من المخاطر التي قد تتعرض لها.
- ينبغي التكامل بين خطة المراجعة الداخلية، وإطار إدارة المخاطر المنشأة؛ للتأكد من أن عمليات المراجعة تقوم بتقييم عملية إدارة المخاطر، بما يتوافق مع هذا الإطار.
- يتحتم على المنشآت الاهتمام بعملية إدارة المخاطر، وذلك لأن المتطلبات القانونية والتشريعية ومتطلبات حوكمة الشركات، تتطلب ذلك.
- يؤدي دور المراجع الداخلي دورًا فعالًا في عملية إدارة المخاطر، مما يساهم في المشاركة في تحسين فعالية عملية إدارة المخاطر للمنشأة.

(٥) دراسة " متطلبات تطوير المراجعة الداخلية وفي القطاع المصرفي للحد من مخاطر التشغيل : دراسة تطبيقية ". (السيد،أحمد، ٢٠١٦):

هدفت الدراسة إلى: تطوير أساليب المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل في البنوك التجارية، والتعرف على مختلف أدوار المراجعة الداخلية التي تسمح بتحديد كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية، ودورها في إدارة المخاطر التشغيلية.

أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

- أهمية المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك في ظل الحوكمة.
- يتحدد دور المراجعة الداخلية بالتوكيد على فاعلية إدارة المخاطر في البنوك.
- يأخذ المراجع الداخلي عدة اعتبارات عند وضع خطة المراجعة، منها تحديد النموذج المستخدم في عمليات التقييم،وتوفير قواعد البيانات عن الخسائر؛ لتطبيق النموذج بدقة .

(ج) دراسات تناولت أثر البنود خارج الميزانية علي جودة المعلومات المحاسبية:

(١) دراسة "فعالية المحاسبة عن الوحدات ذات المنافع المتغيرة كمدخل لرفع جودة التقارير المالية". (أحمد، نورا، ٢٠١٢):

هدفت الدراسة إلى: فعالية المحاسبة عن الوحدات ذات المنافع المتغيرة، كمدخل لرفع جودة التقارير المالية.

أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن هناك قصورًا في المعايير المحاسبية الحالية المتعلقة بدمج الوحدات ذات المنافع المتغيرة، في معالجة العديد من المشاكل المحاسبية الخاصة بعملية الدمج؛ مما جعل هناك قصورًا في المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المالية المُعَدَّة طبقًا لتلك المعايير، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة الداخلية، وإدارة الأرباح.

(٢) دراسة " دراسة تحليلية لأثار البنود خارج الميزانية علي جودة التقارير المالية – بالتطبيق علي السوق المصري"، (إسطفانوس، مدحت، ٢٠١٣):

هدفت الدراسة إلى: دراسة وتحليل واستكشاف المشاكل التي تواجه القياس، والإفصاح المحاسبي للبنود خارج الميزانية، وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، بالتطبيق على السوق المصري.

أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

- قصور الإطار الفكري للمحاسبة المالية الحالي من استيعاب الأنشطة خارج الميزانية، من اعتراف وقياس وإفصاح، تسبَّبَ في وجود قصور في أداء المنظمات المهنية المحاسبية، وعدم جودة ومصداقية التقارير المالية في التعبير عن تلك البنود، ومن ثم ضعف كفاءة سوق المال.
- الاهتمام بقواعد الإفصاح المحاسبي لتلك البنود، دون الاهتمام بقواعد الاعتراف والقياس المحاسبي تسبب في عدم القدرة على تتبع آثارها في القوائم المالية، وبذلك نتج فجوة توقعات لدى كل من معدي ومستخدمي القوائم المالية.
- وجود تأثير كبير لتلك البنود على جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، والذي يجب أن تتصف بالمصداقية والشفافية للمستخدمين الذين يعتمدون على تلك القوائم في بناء استثماراتهم في سوق المال.
- وجود علاقة طردية موجبة بين التقرير عن تلك الأنشطة في صلب القوائم المالية، وجودة التقارير المالية، وترشيد القرارات الاستثمارية.

(٣) دراسة "تقييم أثر تطور الإفصاح المحاسبي على جودة المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية وانعكاسها على إدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك : دراسة تطبيقية على الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر"، (حسنين، شيماء،٢٠١٩):

هدفت الدراسة إلى: تقييم أثر تطوير الإفصاح المحاسبي على جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، ومدى انعكاسها على إدارة المخاطر الائتمانية فى البنوك التجارية؛ لتمويل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

أهم نتائج الدراسة: يمكن تحديد أهم النتائج المتوقعة على النحو التالي:

- يؤثر تطوير الإفصاح المحاسبي على جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية للشركات الصغيرة، ومتناهية الصغر.
- يؤثر تطوير الإفصاح المحاسبي على إدارة المخاطر الائتمانية للبنوك التى تمول الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- يمكن تطوير الإفصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية في الشركات الصغيرة لبيئة الأعمال المصرية المعاصرة.
- غياب الحوافز الحكومية والضريبية الكافية لكي تتبنى الشركات سياسات محاسبة للإفصاح الإلكتروني، والبيئي، والاجتماعي.

(٤) دراسة "تطوير دور لجنة المراجعة في إطار الدليل المصري لحوكمة الشركات وأثرة على جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية"، (عبد الله، ندا، ٢٠٢٠):

هدفت الدراسة إلى: تطوير دور لجنة المراجعة في إطار الدليل المصري لحوكمة الشركات، وأثره على جودة التقارير المالية، وقامت الباحثة بإجراء دراسة ميدانية، من خلال توجيه ٣٨٤ قائمة استقصاء إلى عينة من العاملين بالشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية، في تخصص المحاسبة والمراجعة.

أهم نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

- انخفاض مستوي الإفصاح عن المعلومات غير المالية في الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية.
- وجود تأثير إيجابي لكل من استقلال أعضاء لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، وخبرة أعضاء لجنة المراجعة، على الإفصاح عن المعلومات غير المالية، ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية.
- توصي الدراسة بالتوسع في الإفصاح عن المعلومات غير المالية، بجانب المعلومات المالية؛ لتحسين جودة التقارير المالية، والاهتمام بجودة لجان المراجعة؛ لما لها من تأثير على تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات غير المالية، من خلال تشكيل اللجنة من أعضاء غير تنفيذيين.

(د) مناقشة الدراسات السابقة ومجال الاستفادة منها؛ لإستخلاص الفجوة البحثية:

يتضح للباحثة هنا أن موضوع التمويل خارج الميزانية، يُعَدُّ من المواضيع التي أثارت الجدل مؤخرًا وحتى الآن في كل الأوساط العملية والعلمية، وأصبحت محور اهتمام المنظمات العالمية؛ سواء القائمة على إصدار المعايير أو تحديثها؛ حيث قامت بتطوير وتحديث العديد من المعايير المحاسبية، مما دفع العديد من الباحثين لتناول طبيعة أثر البنود خارج الميزانية في الأوساط الأكاديمية كمحل فحص، وللوصول إلى أجوبة تدفع لحسن الاستفادة من تطبيق تلك البنود، وفق ما تسمح به ابتكارات الهندسة المالية، وهنا توصلت الباحثة للفجوة البحثية؛ نتيجة الاطلاع على أحدث المعايير المحاسبية وإصداراتها فيما يخص البنود خارج الميزانية وديناميكية الدور المطور للمراجع الداخلي في التحقق من تلك االبنود، والإفصاح عنها وفق طبيعة عمله حاليًا، كأحد محاور الحوكمة، وهو ما سوف تعرضه الباحثة في متن الدراسة بعد استباط الفجوة البحثية من خلال المحاور التالية :

أولاً/ ما تم الاستفادة منه من الدراسات السابقة :

(أ) الدراسات الخاصة بالأنشطة خارج الميزانية :

- تناولت العديد منها سياسة التوجيه إلى الاعتماد على البنود خارج الميزانية كأحد عوامل التمويل؛ لما لها من مميزات عديدة، وعوائد مقارنة بالتمويل داخل الميزانية.
- توسع الآفاق إلى دراسة طبيعتها وخصائصها الخاصة في بيئات العمل المختلف من شركات صناعية وتجارية ومصارف، ذلك لما تشهدة من تطور كبير وسوق منافسة عالٍ للقائمين باستخدامها، إلا أنه ينتج عنها مشكلات ومخاطر عديدة ومتنوعة؛ لما تتميز به من طابع خاص.
- تناولت عدة دراسات أشكالاً مختلفةً من البنود خارج الميزانية كالمشتقات والتوريق والشركات ذات الطابع الخاص أيضا و..إلخ، وتناول آثارها المختلفة على المنشأة، وعلى التقارير المالية، وعلى مسئوليات وواجبات المراجع الخارجي بشأن قياس مخاطرها وفق المعايير المحاسبية والدولية، وما تتبنؤه بشأن المعالجات البديلة للإفصاح عنها.
- بعض الدراسات تحدثت عن الطفرة الخاصة بالتغيرات الخاصة بالبنود خارج الميزانية، ومسئولية مراقب الحسابات بشأنها أيضًا، من خلال العديد من المداخل والنماذج التي تقيم آثارها كالدخل المتبقي ونموذج صافي القيمة المضافة، وانعكاس نتائج ذلك بالنسبة لقيمة المنشأة على نتائج الأعمال.

(ب) الدراسات الخاصة بدور المراجع الداخلي:

- بدأت الدراسات بالتحول إلى تطور عمل المراجع الداخلي بالبنوك؛ استجابةً لتطور معايير أداء عمله، وذلك لما يتسم به من مرونة وديناميكية في أداء مهماته، وإضافة قيمة للبنك.

- التوجة إلى التطوير من أداء مهمات وعمل المراجع الداخلي من الدور التقليدي عن الرقابة المالية، إلى التحول إلى الدور الحديث، بإضافة العديد من المسئوليات والصلاحيات له أيضا، التي تساعده على أداء مهني جيد بفاعلية وكفاءة، عن طريق الاهتمام بقواعد الحوكمة، وإدراك المراجعين الداخليين لها عن طريق الإدارة الشاملة للمخاطر.
- كان ذلك التحول إلى العمل على أساس الإصدارات والتشريعات التي طرأت على مهنة المراجعة للتحول إلى الدور الرقابي بالمخاطر، وذلك من خلال دمج إدارة المخاطر ولجنة المراجعة، عن طريق تقويم المخاطر، وعمل إطار تكاملي بين الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام.
- انعكاس ذلك على القيمة التي أضافها التحول إلى جودة المعلومات المحاسبية للقوائم المالية.

(ج) <u>الدراسات الخاصة بجودة المعلومات المحاسبية:</u>

- عرض أثر التمويل باستخدام البنود خارج الميزانية،على جودة التقارير المالية.
- أثر مراجعة مراقب الحسابات الأنشطة وفق الأهمية النسبية، على جودة التقارير.
- التحول إلى استخدام المعايير المحاسبية على جودة التقارير المالية والعلاقة الطردية بين التقرير عنالبنود خارج الميزانية،وجودة المعلومات المحاسبية.

ثانيا/ <u>أوجه القصور في الدراسات السابقة :</u>

- من خلال عرض الدراسات السابقة الخاصة بالبنود خارج الميزانية كدافع مهم وقوي للتمويل بالبنوك، كان لابد من تركيز وتسليط الضوء على مهمات وواجبات المراجع الداخلي تجاه تلك البنود؛ لما يتميز به المراجع الداخلي من سلطات متشعبة، ونظرًا لوجوده داخل البنك بصورة دائمة على عكس مراقب الحسابات، ولا يوجد قيود عليه تجاه التحقق من البنود خارج الميزانية.
- فتمتع تلك البنود بمزايا متغيرة وديناميكية بصورة ملحوظة تتطلب دورًا رقابيًا فعالًا وكفئًا للتحقق منها، والإحاطة بها، والرقابة عليها بمفاهيم مختلفة، وبصورة دورية ومستمرة نظرًا لتطورها وماهيتها، وتعدد أنواعها وخصائصها المختلفة عن باقي البنود الأخرى داخل الميزانية.
- بالرغم من الاهتمام بتطوير مهمات المراجعة الداخلية وطبيعة الدور الفعال للمراجع الداخلي ومسئولياته نتيجة متطلبات سوق العمل والتحديثات المستمرة بالمعايير الدولية ومعايير المراجعة، إلا أنه لم يشر إلى مسئولية المراجع الداخلي عن مراجعة تلك البنود رغم تلك التطورات.
- لم يتم ربط التطور الحادث لدور المراجع الداخلي والتزامه بمتطلبات الحوكمة ومحاورها لتفعيل إدارة مخاطرها عند التحقق من البنود خارج الميزانية في ظل إطار تكاملي مترابط بين الأدوار المختلفة للعاملين داخل الهيكل التنظيمي بالبنوك التجارية.
- رغم التركيز على طبيعة البنود خارج الميزانية، إلا أنه أغفل توضيح أثر فاعلية الدور الرقابي للمراجع الداخلي لإظهار التغيرات في المعالجات المحاسبية والمعالجات البديلة للبنود خارج الميزانية؛ نتيجة

التأثيرات الجوهرية وانعكاس ذلك الدور على مستوى الإفصاح، وجودة المعلومات المدرجة بالقوائم المالية عند قيامه بدوره بكفاءة وفاعلية.

ثالثا/ <u>ما سوف تتغلب عليه الدراسة الحالية</u>:

- يأتي من هنا دور المراجع الداخلي داخل الهيكل التنظيمي بالبنوك التجارية؛ للرقابة باستخدام المخاطر، وما ينتج عنه من الترابط للطبيعة المتداخلة لكل من: (المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر ولجنة الحوكمة).
- مواكبة التغيرات الخاصة بالمعايير؛ سواء المحاسبية، أو المراجعة وقوانين سوق العمل من جانب المراجع الداخلي وعلاقته بالهيكل الإداري بصورة دورية ومستمرة، يعزز من قيمة الإفصاحات التي يعدها ويقر عنها تجاه التحقق من البنود خارج الميزانية.
- الربط بين طبيعة الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي عند التحقق من البنود خارج الميزانية من خلال تقسيمها إلى مجموعات متجانسة وفق الخصائص المشتركة لكل مجموعة، مع (إدارة المخاطر ولجنة الحوكمة)؛ لما لهم من دور تكاملي داخل الهيكل الإداري في صورة تحليلية وفق الأدوار والإجراءات والمسئوليات لطبيعة العمل الخاص بكل منهم، التي يلزم بها سياسة عمل الهيكل التنظيمي وفق إطار تكاملي.
- سوف يقوم عمل الدراسة بالاختبار على المجال المصرفي، بتناول عدة بنوك تجارية مدرجة في سوق الأوراق المالية، وذلك بوصفها أفضل وسيلة للتطبيق بحكم نشر وإمكانية الحصول على البيانات، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بسياسات إدارة المخاطر؛ نظرًا لوجود إدارة مخاطر، ولجنة الحوكمة، ولجنة المراجعة الداخلية كجهات مستقلة أنشأها مجلس الإدارة، فكل منها له تقريره، ولا غنى عن أحدهم مقابل الآخر.
- معرفة انعكاس فاعلية دور المراجع الداخلي عند التحقق من البنود خارج الميزانية على جودة المعلومات المحاسبية المعدة بالتقارير، من خلال: معرفة التعديلات والتطورات الحادثة؛ سواء كانت لها تأثير أو غير مؤثرة داخل الكيان المصرفي، طبقًا للأدلة؛ سواء من (تعليمات الجهات التنظيمية والتشريعية المختلفة؛ كالبنك المركزي، أو تعديلات دليل الحوكمة، أو بازل).
- معرفة الأثر والتحول من تلك التعديلات، من خلال التوضيح بفرض أمثلة البنود خارج الميزانية المدرجة بالقوائم المالية، والإيضاحات التي قد حدثت لمعرفة التغيرات الجوهرية، والتوصل إلى أسبابها؛ سواء كانت (تدفقًا نقديًا أو تسييلًا)، وانعكاس ذلك على خدمة المستثمرين، وأيضًا انعكاسه على المعاملات المالية.
- بذلك نتوصل إلى معرفة الفرق بين قبل حدوث تعديلات، وبعد حدوثها، على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وما فيها من معلومات ملحقة، وتقرير المراجع الداخلي تجاه تلك البنود خارج الميزانية.

- لاستنتاج القيمة المضافة من جودة عمل المراجع الداخلي (بكفاءة وفاعلية)، داخل الهيكل التنظيمي على قيمة البنك، وأثره على جميع أصحاب المصالح من الداخل والخارج.

٢/ <u>طبيعة المشكلة</u>:

دفعت شدة المنافسة في مجال العمل المصرفي وتحريره وزيادة مخاطره، نحو تبني البنوك لأنشطة تولد لها دخلًا خارج الأنشطة التي تظهرها الميزانية،هذه الأنشطة أصبحت تستخدم على نطاق واسع، وتشكل أحد أهم مصادر الدخل بالبنوك التجارية؛ فدراسة واقع البنوك التجارية المصرية توضح تطورًا وتوسعًا في حجم وأنواع البنود خارج الميزانية التي لا تظهر آثارها في القوائم المالية، وذلك بغرض إخفاء حقيقة مراكزها المالية عن مستخدمي المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، من خلال إنشاء وحدات أخرى، أو ترتيبات مشتركة، وفعاليات هادفة؛ كأنشطة البحث والتطوير، يتم بموجبها استبعاد الالتزامات والموجودات من الميزانية؛ بهدف تحسين مقاييس الأداء، وخفض المخاطر، وخفض تكلفة الاقتراض، وهي في ذات الوقت لا تخالف المبادئ المحاسبية المقبولة قبولًا عامًاGAAP، بل هي متوافقة معها، وهو ما يعرضها لمخاطر فادحة؛ كالتعثر والإفلاس.

إضافة لقصور المعايير المحاسبية في استيعاب هذه البنود في إصداراتها، وعدم إدخال هذه البنود ضمن عناصر الإطار الفكري والنظري للمحاسبة المالية،عن طريق إخفاء جزء كبير من الالتزامات المالية، من خلال استغلال عدم وجود متطلبات محاسبية، أو بدائل محاسبية في المعايير المحاسبية، فيؤدي بالتبعية لضعف جودة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية، وزيادة درجة المخاطر؛ نتيجةً للتطور المتسارع في ابتكارات هذه البنود التي تؤدي إلى عدم تغليب الجوهر الاقتصادي الحقيقي للبنك، وإلى إفصاح مالي مضلل، والتأثير على قيمة البنوك، وتدنيها في الأجل الطويل.

ومن جانب آخر حدث فجوة زمنية بين النمو الهائل لتلك البنود، وضعف المعايير المحاسبية في مواجهة هذا التطور من جانب آخر،وترتب عليه زيادة حجم المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية، وهو ما يؤدي إلى حجب معلومات مهمة لمستخدمي القوائم المالية، ومن ثم اتخاذ قرارات خاطئة لكل من الإدارة والمراجعين والمستخدمين، حول مصداقية ومنفعة المعلومات، الأمر الذي أدى إلى تضافر جهود من قبل الهيئات المختلفة؛ لإصدار معايير تحدد طبيعة المعالجات المحاسبية لتلك البنود، وإمكانية التأكد منها، والاعتراف بها، وذلك لتنسيق الجهود لدى القائمين على إصدار المعايير؛ لتوحيد شروط الاعتراف بتلك البنود؛ لتحقيق القياس المحاسبي السليم، والإفصاح الملائم الذي يعكس دقة الأرباح في التقارير المالية، ويتوافق مع جودة المعلومات المحاسبية وخصائصها، ويحد من الممارسات المحاسبية الموجهة.

نتيجة ذلك صدرت العديد من التشريعات التي تشير إلى أهمية المراجعة الداخلية لجودة التقارير المالية، أصدرت لجنةSOX في قانونها الصادر ٢٠٠٢م الفقرتين (٣٠٢/٣٠٤)؛ بغرض تفعيل الرقابة الداخلية على القوائم المالية، بما يحقق مزيدًا من الإفصاح والشفافية؛ لأنها تُعَدُّ إحدى المحاور المهمة لحوكمة الشركات، وأصبح هناك مرونة و ديناميكية في أداء عمل المراجع الداخلي، بات لا يقتصر فقط على الجانب التوكيدي الخاص بإعطاء تأكيد عن فاعلية عملية إدارة المخاطر، وإعطاء تأكيد عن مدى فاعلية أنشطة الرقابة، وطرق الاستجابة لها، وتقديم تأكيد عن مدى فاعلية تقييم المخاطر، والتقرير عنها، بل امتد إلى دور ثانوي آخر هو، دور استشاري؛ ليعزز من صلاحياته؛ كالمساعدة في تحسين عملية تحديد وتقييم المخاطر، والمساعدة في اختيار أفضل الطرق للاستجابة للمخاطر،وحماية وتطوير إطار إدارة المخاطر، وتوحيد التقارير الخاصة بها، وتطوير استراتيجية إدارتها.

هنا كان من الضروري للمراجع الداخلي، التحول من الدور التقليدي إلى القيام بتقييم عمليات إدارة المخاطر، والرقابة، والحوكمة، وتحسين فاعليتها؛ لتحقيق التوازن بين (التكلفة، القيمة،المخاطر) عند التحقق من البنود خارج الميزانية، وتقييم جودة المعلومات التي تقدمها على القوائم المالية، أي التحول من الرقابة المالية إلى الرقابة بالمخاطر؛ لعمل إطار تحليلي تكاملي؛ لربط المعلومات المنبثقة من كل قسم عند التحقق من البنود خارج الميزانية، ومعرفة أثرتفعيل التكامل بينها على جودة المعلومات المحاسبية، والتوصل إلى التعديلات الناشئة؛ سواء كانت ذات تأثير جوهري أم لا، طبقًا للأدلة الصادرة عن الجهات المنوط بها؛ كتعليمات البنك المركزي، أو إرشادات وتوجيهات مستحدثة بدليل الحوكمة عند مقارنتها مع السنوات الماضية، والتوصل إلى أسبابها، وإنعاكس ذلك على جودة القوائم المالية، وعلى الأطراف المعنية، وخاصةً المستثمرين.

بناءً على ما تقدم، تحاول الباحثة في هذه الدراسة عمل تحليل وصفي لدور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية في البنوك التجارية، وأثره على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال ذلك تعرض الباحثة عددًا من التساؤلات البحثية، تمثل عرضًا لحل مشكلة الدراسة، كالتالي:

- ما ماهية البنود خارج الميزانية وأهم خصائصها وفق تجانسها، وطبيعة المخاطر والمشاكل المحاسبية المصاحبة لها في البنوك التجارية؟
- ما هو الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية؟ وما الأبعاد المسند إليها؟ وما هي معايير تقييم أدائه، والمتطلبات التي يحتاجها لتحقيق هذه المعايير؟
- ماهي التوجهات المعاصرة لدور المراجع الداخلي عند التحقق من البنود خارج الميزانية وآثارها على جودة المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية؟

٣/ متغيرات الدراسة :

أ- المتغير المستقل: دور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية

ب- المغير التابع : جودة المعلومات المحاسبية

٤/ أهداف الدراسة: التعرف على طبيعة الدور الذي يقوم به المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية في البنوك التجارية، في ضوء العلاقة بينها، وانعكاس ذلك علي جودة المعلومات المحاسبية، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيس من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- إبراز أهميه تطبيق معايير التدقيق الداخلي، والمعايير الدولية في تحقيق فاعليه مهمات المراجعة الداخلية، وعلاقتها بالبنود خارج الميزانية محل التطبيق والفحص.
- إبراز ماهية وأهمية مهمات المراجعة الداخلية لإدارة المخاطر، والتنبؤ بها عند مراجعة البنود خارج الميزانية، وتأثير الاعتماد على معايير التدقيق الداخلي، وآليات الحوكمة في دور المراجع الداخلي تجاه تقييم أداء مراجعة البنود خارج الميزانية، من خلال تحديد الأبعاد والمعايير والمتطلبات التي يحتاجها المراجع؛ لتحقيق تلك المعايير.
- تشخيص واقع المراجعة الداخلية؛ للوقوف على أهدافه، والممارسات الفعلية للبنود خارج الميزانية، ومقارنتها مع معايير التدقيق الداخلي، وما يوائمه من معايير مراجعة دولية؛ للوصول إلى نتائج بشأن فاعليتها من ناحيه وانعكاساتها على جودة معلومات القوائم المالية من ناحية أخري
- تقديم اقتراحات لتفعيل دور المراجعة الداخلية على البنود خارج الميزانية أكثر، وزيادة مساهمة في بيئة العمل المصرفي؛ لدورها المؤثر على سلامة القوائم المالية.
- تناولت الباحثة بعض الأساليب الإحصائية التي استخدمت؛ لتحقيق أهداف الدراسة وهي:
  - معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient لقياس ثبات الاستبيان.
  - اختبار (ت) T Test لاختبار تساوي متوسط كل عبارة مع الوسط الفرضي (٣) محايد وكذلك لاختبار معنوية معاملات الانحدار.
  - معامل الارتباط لبيرسون Pearson Correlation Coefficient لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة.
  - نموذج الانحدار الخطي البسيط Simple Linear Regression Model
  - تحليل التباين (الأنوفا) ANOVA (اختبار F) لقياس معنوية النموذج المقترح ككل.

٥/ أهمية الدراسة: تسليط الضوء على فعالية دور المراجعة الداخلية في التحقق من البنود خارج الميزانية، خاصة في ظل تغيير هيكل المنظمة، والمخاطر، والظروف، ولذلك تحاول الباحثة توضيح مسئولية المراجع الداخلي تجاه التحقق من تلك البنود، وأثر ذلك على جودة معلومات المحاسبية، فتتلخص أهمية البحث فيما يلي:

- عرض ماهية وطبيعة البنود خارج الميزانية محل الدراسة بدقة، ومعرفة خصائصها، وربطها بالمخاطر الناتجة عنها وفق تصنيفها في مجموعات متجانسة، وتحديد أبعاد معايير أداء عمل المراجع الداخلي تجاه التحقق من تلك البنود، وفق متطلبات معينة لتحقيق تلك المعايير.
- توضيح العلاقه بين المراجع الداخلي والبنود خارج الميزانية، من خلال المجالات، وأبعاد التأثير المتبادل بينهما، والتقارب الدولي للإفصاح عن تلك البنود والإصدارت المستحدثة لكل من معايير المراجعة والمحاسبة الدولية عنها.
- انعكاس تطور دور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج قائمة المركز المالي إيجابيًا على جودة المعلومات المحاسبية بكفاءة وفاعلية؛ للقضاء على مشكلات تقويم وإدارة المخاطر الناتجة عن تلك البنود التي يستخدمها البعض؛ لتعظيم مصالحهم الذاتية.

٦/ فروض الدراسة:

الفرض الرئيس للدراسة: "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية، وبين جودة المعلومات المحاسبية لهذه البنود بالتقارير المالية بالبنوك التجارية".

وينشق منه الفروض الفرعية التالية:

- الفرض الفرعي الأول: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية، وبين جودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير بالتقارير المالية بالبنوك التجارية.
- الفرض الفرعي الثاني: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية، وبين جودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير بالتقارير المالية بالبنوك التجارية.
- الفرض الفرعي الثالث: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية، وبين جودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة، أو المنشآت الأخرى، بالتقارير المالية بالبنوك التجارية.

٧/ منهج الدراسة:

تحقيقاً لهدف الدراسة الحالية واختبار فروضها، استخدمت الباحثة المنهج العلمي بشقية الاستنباطي والاستقرائي، حيث قامت باستخدام المنهج الاستنباطي في البناء النظري للدراسة واشتقاق فروض الدراسة، كما قامت باستخدام المنهج الاستقرائي في جمع البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة، كما قامت الباحثة باستخدام المنهج التحليلي الوصفي عن طريق دراسة ووصف طبيعة البنود خارج الميزانية كما هي في الواقع، ومن ثم تحليلها تحليلًا دقيقًا، عن طريق الوصف الكيفي

لها، بجمع المعلومات عنها؛ لتشخيصها، وتحديد العلاقة بينها وبين طبيعة دور المراجع الداخلي تجاهها؛ لترجمتها كميًا عن طريق الدراسة الاختبارية إلى لغة أرقام.

٨/ حدود الدراسة: نظرًا لأنَّ متغيرات الدراسة متعددة، لم تتناول الباحثة التالي:

- لن يتم تناول كل البنود خارج الميزانية في البنوك التجارية؛ مثل المشتقات المالية، والتوريق، ومنح أسهم العاملين والمعاشات، إلا ما تخدم مجال الدراسة.
- لن يتم التعرض لمعايير جودة المراجعة الداخلية، أو المعايير الدولية، إلا في الحدود التي تخدم أغراض الدراسة.
- يقتصر تناول البنود خارج الميزانية في البنود الثلاثة التالية :

(أ) عقود التأجير.

(ب) أنشطة البحث والتطوير.

(ج) الحصص في المنشأة والمنشآت الأخرى .

٩/ دور المراجعة الداخلية في التحقق من البنود خارج الميزانية بالبنوك التجارية:

في ظل تغير بيئة الأعمال التي نشهدها، وظهور العديد من المخاطر المرتبطة بالأنشطة المصرفية، أصبح الشغل الشاغل للبنوك إدارة هذه المخاطر، من أجل مكافحة الآثار السلبية لها، والتي كان من أهمها قصور نظم إدارة المخاطر، ونقص القواعد المصرفية، والسياسات الحكومية، وضعف محاور حوكمة الشركات، وعدم كفاءة تطبيق مفاهيم المحاسبة، بناءً على هذه التغيرات توجهت الأنظار إلى المراجعة الداخلية؛ لما شهدته من تطور وديناميكة، بتسليط الضوء على دور المراجع الداخلي على أنه الأكثر تأهيلًا للمساعدة في إدارة هذه المخاطر الناجمة عن البنود خارج الميزانية، بما تقتضيه طبيعة عمله داخل البنك، وما يملكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلًا لذلك؛ نتيجة ما شهده نشاط المراجعة الداخلية من تطورات هائلة، والتي تضمنت زيادة كفاءة وفاعلية دور المراجع الداخلي في إضافة قيمة للبنك بتوسيع مهماته، عن طريق إضافة تقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر.

تبين للباحثة أن لزيادة استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي نتاج تطور تعريف المراجعة الداخلية، ونطاق العمل والمعايير المهنية تجاه المخاطر المتعلقة بالبنود خارج الميزانية؛ دورًا مهمًا عند التحقق منها، كان لهذا التغير تمديد لمسئوليات المراجعين الداخليين تجاه هذه البنود، من خلال توجيه الإرشادات المتمثلة في توفير توكيدات واستشارات لإدارة مخاطرها، وحوكمة الشركات، والرقابة عليها؛ لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، وإضافة قيمة، وضمان الفعالية وزيادة التركيز على التقرير، والاتصال، والمتابعة، وفق نظرة أمامية تستند إلى منظور خلفي، وتقيم موثقًا لمخاطر هذه

البنود بعد استشاره الإدارة؛ للوصول إلى استنتاجات مبنية على تحقيق أهداف الإدارة في تقيم مخاطرها، وإدخال التحسينات اللازمة.

بعد قيام المراجع الداخلي بتقييم كفاءة وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة للبنود خارج الميزانية، والعمل على تقليل واكتشاف الهدر الغير المبرر في الاستجابة للمخاطر المرتبطة بالحوكمة، والتحقق من مصداقية المعلومات المالية والتشغيلية للبنود خارج الميزانية، وإمكانية الاعتماد عليها وفق فعالية برامج الأداء؛ نتيجة الالتزام بالقوانين والتشريعات والسياسات والإجراءات في حماية أصول البنك من التعامل بهذه البنود، واستخدام المعرفة بالإجراءات الرقابة الداخلية المكتسبة في تقديم دور استشاري للقيام بتحسين هيكل الرقابة الداخلية للبنك، فيجعل المراجعة الداخلية المعاصرة مراجعةً تنبؤيةً مانعةً تركز على الأحداث المستقبلية قبل وقوعها لإدارة مخاطرها، وتقليدية اكتشافية، وهو ما يعكس أهمية دوره الاستشاري والتوكيدي لإبداء رأي مستقل.

مما لا شك فيه أصبح هناك تكامل من وحي المسئوليات في التكامل بين نشاط المراجعة الداخلية، وفعالية إدارة المخاطر وحوكمة الشركات؛ لتوفير قاعدة جيدة يرتكز عليها في اتخاذ قرارات سليمة في بيئة ملتزمة بالضوابط الرقابية بشكل جيد؛ لتحقيق أهداف المراجعة الداخلية، ففعالية دور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية كأحد محاور الحوكمة، نتج عن إضافة قيمة للبنك، تنشأ عن الموازنة بين العلاقات بين مجلس الإدارة وجميع أصحاب المصالح الناتجة عن تطور دوره داخل الهيكل التنظيمي، ووفق كل من الأبعاد الرقابية، والإشرافية، والأخلاقية، والمساءلة، والاستراتيجية، وتقديم الخدمات الاستشارية الموضوعية التي تقدمها، والتي تهدف إلى التقييم، والإسهام في تحسين كل من حوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، وعمليات الرقابة، باتباع مقارنة نظامية ومنهجية تحقق الأهداف الاستراتيجية للبنك عند استخدام البنود خارج الميزانية.

بناءً على دور المراجع الداخلي بإدارة المخاطر الشاملة المتعلقة بالبنود خارج الميزانية في كونه مصدرًا استشاريًا وتوجيهيًا؛ يساعد في تحمل مسئوليات إدارة المخاطر، والعمل على تقليل مخاطر البنود خارج الميزانية لمستويات مقبولة، من خلال تقديم توكيدات بأن المخاطر تم تقييمها، وأنها تدار بشكل يسمح بالتنبؤ بها، والكشف عن الأخطاء والاعترافات المحتملة، وتقديم الاستشارات الإدارية والفنية، ومد البنك بالمعلومات والتقارير التي تؤكد أن المخاطر قد تم فهمها وإدارتها بطريقة ملائمة، من خلال تطوير هياكل الرقابة الداخلية.

فيتبع نهجًا استباقيًا بالتعامل مع البعد المتعلق بالفرص، من خلال استغلال الفرص، والحصول على الفائدة المثلى عن طريق: تجنب، أو تحويل الخطر، أو التعامل معه، بالإضافة للبعد المتعلق بالتهديدات الناجمة عن المخاطر، من خلال الإفصاح عن مخاطرها؛ فالإفصاح يعد خطوةً مهمةً

لأصحاب المصالح في الحصول على المعلومات المتعلقة بالبنود خارج الميزانية اللازمة لفهم المخاطر التي يتعرض لها البنك، أو قد يتعرض لها، وكيفية إدارتها، من خلال توفير معلومات كافية عن أي فرصة، أو احتمال، أو وجود خطر، أو ضرر، أو تهديد يؤثر على مستقبل البنك، والإفصاح مفيد أيضًا لمراقبة المخاطر، وكشف المشاكل والخسائر المحتملة، ويقلل من عدم مماثلة المعلومات والتقرير السليم للقيمة السوقية لأسهم البنك، واتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوث تلك المشاكل أو التهديدات كالسابق، ينعكس إيجابيًا على قيمة البنك وسمعته مستقبلًا.

كل ذلك يتم وفق إجراءات وسياسات وضوابط تهدف للحد من مستوى مخاطر التشغيل الحالية والمتوقعة للبنود خارج الميزانية، والحد من عدم الالتزام لإضافة قيمة حقيقية للبنك.

١٠/ أثر تفعيل دور المراجع الداخلي علي جودة المعلومات المحاسبية بالبنوك التجارية:

استنتجت الباحثة شروط اتسام المعلومات المحاسبية بالجودة، كان لابد وأن تتمتع بالمصداقية، وما تحققة من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير الرقابية، والقانونية، والمهنية، والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها، فكان التوجه ضروريًا لتفعيل دور المراجع الداخلي كجهة رقابية من الداخل؛ للتحقق من المشاكل الناجمة عن مرونة المعالجات، وإدارة المخاطر الناجمة عن التمويل من خارج الميزانية، وبالتبعية كان لانعكاس دور المراجع الداخلي الأثر على مصداقية وتحسين الخصائص النوعية للمعلومات، متمثلةً بالاعتماد على أسس ثابتة عند التحقق من هذه البنود؛ لكي لا يكون هناك خلاف بين معدي ومستخدمي التقارير المالية، واعتماده أيضا على إطار مفاهيمي واضح لمتطلبات الاعتراف، والإفصاح عن البنود خارج الميزانية.

يشتمل المتعارف عليه من المعالجات المحاسبية لهذه البنود؛ لتقليل الممارسات غير المرغوب فيها، والتأكيد على أن الإفصاح عن المعلومات يكون كافيًا ومحددًا في التقارير المالية لإدراك الآثار الاقتصادية، فينتج عن ذلك الاعتماد على معلومات ملائمة في التحقق من السياسات، وتحسين جودة المعلومات لمتخذي القرار، وتمكن مستخدمي التقارير المالية من الإفصاح عن المعلومات حول كيفية إدارة مخاطر هذه البنود، وتقييم مخاطر ونتائج التغيرات في أصول والتزامات البنك.

فكان لاعتماد المراجع الداخلي على معايير التقرير المالي الدولية، والمعايير الصادرة عن IIA، بالغ الأثر عند مراجعة البنود خارج الميزانية، من حيث جودة المحتوى المعلوماتي، ومساهمتها في خفض الاختلاف بين هذه التقارير في الدول المختلفة، وتحسين قدرتها التفسيرية كمؤشر لأداء البنك، عن طريق قابلية المعلومات للمقارنة، وتحسين شفافيتها وخفض تكلفتها، والحد من عدم تماثل

المعلومات عند مراجعة عقود الإيجار، وأنشطة البحث والتطوير، والوحدات ذات الغرض الخاص، متمثلة في الخطوات التالية:

بالنسبة لعقود التأجير قام المراجع الداخلي بالتأكد من سلامة السياسات والتشريعات الخاصة بإجراءات الفحص، والضوابط الداخلية، ومتابعة تشغيلها، وتقديم التوصيات لتحسين إدارة مخاطر عقود التأجير، معتمدًا على مقاييس داخلية متمثلة في السياسات وإجراءات الضبط الداخلية لعقود الإيجار، ومقاييس خارجية كالنظم والقوانين المفروضة من الجهات الرسمية لممارسة عقود الإيجار، ومقاييس إرشادية وتوجيهات القطاع نفسه، ترتب على فعالية دور المراجع الداخلي تجاه إدارة مخاطر عقود التأجير، دفع للتحسين الكبير لمصداقية المعلومات المفصح عنها، وعدم الحاجة إلى إعادة تقييم وتقليل سوء استخدام المعلومات، وتجنب مخاطر لا يمكن تفاديها مستقبلًا، وتقديم معلومات موضوعية حول عقود التأجير لجميع المستخدمين في سوق المال، والدفع بتحويل عقود التأجير إلى أن تصبح داخل الميزانية، مما يعزز من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها، وتحقيق الأهداف المرجوة منها، من خلال التركيز على طبيعة جوهر عقد التأجير، وليس نوعه وشكله، وفق متطلبات أداء المراجع الداخلي.

أما دور المراجع الداخلي تجاه أنشطة البحث والتطوير، فكان ضرورياً للتحقق من تصنيف الأصول غير الملموسة المكونة داخليا، المخططة التي تنشأ عن خطة منفصلة، والأصول غير الملموسة غير المخططة؛ لأن الفرق بين النوعين يرتبط بتحمل نفقات ترتبط بتلك الأصول بشكل موثوق منذ بداية التخطيط لتكوينها، وارتباطها بضرورة حدوث تكاليف مرتبطة بالأصل أيضا؛ للتغلب على مشكلة تجنبها، واعتبارها خارج الميزانية؛ لأن التخطيط هو ممارسة نحو المستقبل، وقياس التكاليف مؤشر للماضي؛ فالربط بينهما يعزز جودة المعلومات المحاسبية، ويحسن من الخصائص النوعية لها عند رسملة نفقات البحث والتطوير، من خلال إعداد خطة مبنية على المخاطر لأنشطة البحث والتطوير؛ لتحديد الأولويات عند التحقق منها، بما ينسجم مع أهداف البنك المعد لها، وقيامة بالاستجابة للتغيرات في أعمال ومخاطر، وعمليات، وبرامج ونظم الضبط الرقابية لتلك الأنشطة على مستوى البنك.

وبالانتقال لدوره تجاه الحصص في المنشآت الأخرى، كان يتطلب تأكده من الإفصاح عن الأحكام والافتراضات المهمة؛ لتحديد طبيعة الحصص في المنشآت الأخرى أو الترتيب المشترك، خاصةً عند تحديد امتلاك سيطرة على منشأة أخرى، ومطابقة إفصاح البنك عن حصصه في الشركات التابعة، وتقييم طبيعة ونطاق القيود المهمة على قدرة البنك، ومراجعة طبيعة المخاطر المصاحبه لحصته في المنشآت الأخرى المجمعة، والتغيرات فيها، والتحقق من إفصاح البنك لكل من شركاته التابعة، وتحققه أيضا من إفصاح البنك للحصص في الترتيبات المشتركة، والشركات

الزميلة، والمنشآت المنظمة غير الموحدة، وفق ثلاث مراحل تم الاشارة إليها تفصيلياً، يترتب على ذلك تأكده من مالك حق السيطرة على الكيان؛ من توحيد القوائم المالية وفق معيار(IFRS 10)، وتوحيد المعلومات وفق (IFRS 12)، ثم يطابق حال وجود ترتيب مشترك، من خلال تحديد نوع الترتيب، وتوفير معلومات عن السيطرة المشتركة وفق معيار (IFRS 12)، ثم التحقق من عدم وجود تأثير جوهري للسيطرة المشتركة وفق (IFRS 9)، بناءً عليه يتضح للباحثة أثر مراجعة الحصص في المنشآت الاخرى على جودة المعلومات المحاسبية، من خلال التأثير على الخصائص الأساسية المتمثلة في ملاءمة المعلومات حول الكيان الاقتصادي؛ فهي تعد مدخلاتٍ مفيدةً للمستخدمين في التبؤ بالنتائج المستقبلية، والتمثيل الصادق، وكفاءة استخدام الأصول وفاعليتها.

١١/ الدراسة الاختبارية : تضمن التحليل الإحصائي للدراسة الإختبارية، الآتي:

اختبار الثبات والصدق (اختبار ألفا كرونباخ Cranach's alpha): تم إجراء اختبار الثبات للتأكد من مدي إمكانية الاعتماد على نتائج هذه الدراسة في اتخاذ القرارات وفى تعميم نتائجها على المجتمع الذي سُحبت منه عينة الدراسة، وذلك من خلال حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ، كما تم إجراء اختبار الصدق للتأكد من أن القائمة تقيس ما أعدت من أجله وقد تم حسابه باستخدام الجذر التربيعي لمعامل الثبات.

جدول رقم (1) : معاملي الثبات والصدق لإجمالي متغيرات الدراسة

بيان	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
دور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية في البنوك التجارية	٢٤	0.902	0.949
جودة المعلومات المحاسبية	٣٦	0.938	0.968
الإجمالي	٦٠	0.947	0.973

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق : أن معامل ألفا للثبات لعبارات دور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية في البنوك التجارية (0.902) ومعامل الصدق وهو الجذر التربيعي لمعامل الثبات يساوى(0.949)، كذلك يتضح من الجدول رقم أن معامل الثبات ألفا لعبارات جودة المعلومات المحاسبية يساوى(0.938)، ومعامل الصدق لها يساوى (0.968)، كما يتضح أن معامل الثبات ألفا لإجمالي العبارات يساوى(0.947)، ومعامل الصدق لها يساوى(0.973)، مما يشير إلى أن التناسق الداخلي للاستمارة ككل يعد قوياً ومقبولاً بدرجة كبيرة.

(أ) نتائج أختبار الفرض الفرعي الأول :

١. تحليل الارتباط : يعرض الجدول التالي معامل الارتباط بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية وجودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير.

جدول رقم (٢): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الفرض الفرعي الأول

المتغـــير	دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية	جودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير
دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية	١	٠,٥٠٥**
جودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير	٠,٥٠٥**	١

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS ** معاملات معنوية عند مستوي معنوية ١%

يتضح من الجدول السابق:

- وجود علاقة طردية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية (كمتغير مستقل) وجودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير (المحور الأول في المتغير التابع)، وقد كانت قيمة معامل الارتباط دالة إحصائيا بمستوي ثقة ٩٩%.
- كلما زاد دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية، كلما أدت الى زيادة جودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير.

٢. تحليل الإنحدار الخطي البسيط : يعرض الجدول التالي تقديرات نموذج الانحدار الخطي البسيط لانحدار جودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير علي دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية:

جدول رقم (٣) : نموذج الانحدار المقترح لقياس تأثير دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية علي جودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير

المتغير المستقل	معامل الانحدار	اختبار (ت)	مستوى المعنوية	الدلالة	معامل التحديد R^2	F (sig.)
الثابت	1.579	3.717	0.000	معنوي	٠,٢٥٥	38.335 (0.000)
دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية	0.598	6.192	0.000	معنوي		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق:

- معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة (F=38.335)، وقيمة (sig.=0.000)، كما يتضح معنوية معامل الانحدار وذلك عند مستوي معنوية 1%.
- اشارة معامل الانحدار موجبة (+٠,٥٩٨) وهو ما يتفق مع اشارة معامل الارتباط، مما يعني أن العلاقة طردية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية وجودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير.

- أن لدور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية تأثير موجب دال احصائيا علي جودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير.
- بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٢٥٥) مما يدل على أن المتغير المستقل "دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية" يفسر ٢٥,٥% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع" جودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير" وربما ترجع باقي التغيرات إلى تغيرات عشوائية أو لوجود متغيرات أخري تؤثر على جودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير ليست ضمن حدود الدراسة.

(ب) نتائج أختبار الفرض الفرعي الثاني:

١. تحليل الارتباط : يعرض الجدول التالي معامل الارتباط بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية وجودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير.

جدول رقم (٤): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الفرض الفرعي الثاني

المتغـــير	دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية	جودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير
دور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية	١	٠,٤١٦**
جودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير	٠,٤١٦** ر	١

يتضح من الجدول السابق:

- وجود علاقة طردية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية (كمتغير مستقل) وجودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير (المحور الثاني في المتغير التابع)، وقد كانت قيمة معامل الارتباط دالة إحصائيا بمستوي ثقة ٩٩%.
- كلما زاد دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية، كلما أدت الى زيادة جودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير.

٢. تحليل الانحدار الخطي البسيط: يعرض الجدول التالي تقديرات نموذج الانحدار الخطي البسيط لانحدار جودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير علي دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية:

جدول رقم (٥) : نموذج الانحدار المقترح لقياس تأثير دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية على جودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير

المتغير المستقل	معامل الانحدار	اختبار (ت)	مستوى المعنوية	الدلالة	معامل التحديد R^2	F (sig.)
الثابت	2.462	6.68	0.000	معنوي	٠,١٧٣	23.480 (0.000)
دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية	0.406	4.846	0.000	معنوي		

يتضح من الجدول السابق:

- معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة (F=23.480)، وقيمة (sig.=0.000)، كما يتضح معنوية معامل الانحدار وذلك عند مستوي معنوية 1%.
- اشارة معامل الانحدار موجبة (+٠,٤٠٦) وهو ما يتفق مع اشارة معامل الارتباط مما يعني أن العلاقة طردية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية وجودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير.
- أن لدور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية تأثير موجب دال احصائيا علي جودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير.
- بلغت قيمة معامل التحديد (٠,١٧٣) مما يدل على أن المتغير المستقل " دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية " يفسر ١٧,٣% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع" جودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير" وربما ترجع باقي التغيرات إلى تغيرات عشوائية أو لوجود متغيرات أخري تؤثر على جودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير ليست ضمن حدود الدراسة.

(ج) نتائج أختبار الفرض الفرعي الثالث:

١. تحليل الارتباط: يعرض الجدول التالي معامل الارتباط بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية وجودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى.

جدول رقم (٦) : مصفوفة الارتباط بين متغيرات الفرض الفرعي الثالث

المتغـــير	دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية	جودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى
دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية	١	**٠,٤٥٩
جودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أوالمنشآت الأخرى	**٠,٤٥٩	١

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS ** معاملات معنوية عند مستوي معنوية ١%

يتضح من الجدول السابق:

- وجود علاقة طردية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية (كمتغير مستقل) وجودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى (المحور الثالث في المتغير التابع)، وقد كانت قيمة معامل الارتباط دالة إحصائيا بمستوي ثقة ٩٩%.

- كلما زاد دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية كلما أدت الى زيادة جودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى

٢. تحليل الإنحدار الخطي البسيط: يعرض الجدول التالي تقديرات نموذج الانحدار الخطي البسيط لانحدار جودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى علي دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية:

جدول رقم (٧): نموذج الانحدار المقترح لقياس تأثير دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية علي جودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى

المتغير المستقل	معامل الانحدار	اختبار (ت)	مستوى المعنوية	الدلالة	معامل التحديد R^2	F (sig.)
الثابت	٢,١٨٣	5.779	0.000	معنوي	٠,٢١١	29.891 (0.000)
دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية	0.469	5.467	0.000	معنوي		

المصدر: تم الإعداد بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول السابق:

- معنوية نموذج الانحدار المقدر من خلال قيمة (F=29.891)، وقيمة (sig.=0.000)، كما يتضح معنوية معامل الانحدار وذلك عند مستوي معنوية 1%.
- اشارة معامل الانحدار موجبة (+٠,٤٦٩) وهو ما يتفق مع اشارة معامل الارتباط مما يعني أن العلاقة طردية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية وجودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى.
- أن لدور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية تأثير موجب دال احصائياً علي جودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى.
- بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٢١١) مما يدل على أن المتغير المستقل " دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية " يفسر ٢١,١% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع" جودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى " وربما ترجع باقي التغيرات إلى تغيرات عشوائية أو لوجود متغيرات أخري تؤثر على جودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى ليست ضمن حدود الدراسة.

النتائج والتوصيات

أولاً/ النتائج علي مستوي الدراسة النظرية:

- اختلف تعريف البنود خارج الميزانية بالأدبيات المحاسبية، ولدي كلاً من المنظمات الدولية المهنية، والمحاسبية، والرقابية، والإشرافية، نتيجة تعدد إستخدامها وكيفية التعامل معها، أنعكس ذلك بالتبعية؛ علي مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية.
- نتيجة هندسة البنود خارج الميزانية المالية لتجنب الرافعة المالية، ونسب المديونية، أثر علي مستوي مخاطرها بالبنوك، نتج عنه عدم الملائمة في إتخاذ القرارات ، والتضليل، وعدم الشفافية، كان الداعي وراء الاعتماد علي المراجعة الداخلية لما تضيفة من قيمة للبنك عند إدارة مخاطرها.
- تكمن الفروق الجوهرية للتفرقة بين كلاً من عقدي الإيجار، أستخدام أساليب أبتكارية، للتلاعب بإستبدال أحدهم محل الأخر، أما أنشطة البحث والتطوير؛ فيكمن في محاولة تجنب نفقاتها، وبالنسبة للوحدات ذات الغرض الخاص؛ تستخدم كوسيلة لإخفاء بعض معاملات البنود خارج الميزانية بالبنوك.
- دفعت المشاكل المحاسبية، وحجم المخاطر الناتج عن البنود خارج الميزانية؛ الهيئات التنظيمية تركيز جهودها ببدء الأمر علي مشاكل الافصاح عنها بالقوائم المالية، لأعتبارها أسهل وأخف تعقيداً من مشاكل الاعتراف والقياس المحاسبي.
- تزايد المشاكل المحاسبية للبنود خارج الميزانية، نتيجة ضعف الإطار النظري للمحاسبة المالية علي إستيعاب ابتكارت الهندسة المالية، للتأثير علي جودة التقارير المالية، ومنها أتاح التأثير العمدي علي جودة المعلومات المحاسبية ، ونشوء فجوة ثقة ومصداقية في التقارير المالية، قد يدفع لحدوث الأزمات والانهيارات.
- عدم الحسم في المعايير المتداولة للبنود خارج الميزانية، ومرونة المعالجات المحاسبية، كان ضرورياً للتوجه نحو التوازن، والقضاء علي تعارض المصالح، في الإطار المشترك المعُد من الجهات التنظيمية المهنية، لتطوير المعايير المحاسبية الصادرة عنه، وتحليها بالجودة كان له عظيم الأثر في اعتماد المراجع الداخلي عليها.
- أصبح إدارة مخاطر البنود خارج الميزانية الشغل الشاغل للبنوك، لمكافحة أثارها السلبية، بناء عليه توجهت الأنظار لدور المراجع الداخلي؛ وما شهده من ديناميكة وتطور باعتباره الأكثر تأهيلاً للمساعدة في تحسين فعالية إدارة مخاهرها، بأضافة قيمة عن طريق تدعيم مبادئ الحوكمة.
- أنعكس تفعيل معايير أداء وعمل المراجع الداخلي إيجابياً علي البنود خارج الميزانية، بتوفير توكيدات واستشارات لإدارة مخاطرها وحوكمة الشركات والرقابة عليها، لتقليل واكتشاف الهدر الغير مبرر في الأستجابة للمخاطر.

- تحقق الأهداف الإستراتيجية للبنك وضمان للفعالية وتضيق فجوة التوقعات في المراجعة الداخلية، وثقة المستخدمين في المعلومات المالية والغير مالية التي تتضمنها التقارير المالية، وأضفاء المصداقية عليها، من خلال جمع المراجع الداخلي أدلة أثبات كافية وملائمة وتقيمها بشكل مستقل وموضوعي.
- أصبحت المراجعة الداخلية للبنود خارج الميزانية مراجعة تنبؤية مانعة تركز علي الأحداث المستقبلية لهذه البنود قبل وقوعها لإدارة مخاطرها، وتقليدية إكتشافية وهو ما يعكس أهمية دوره الإستشاري والتوكيدي لإبداء رأي مستقل، ومّد البنك بالمعلومات والتقارير التي تؤكد فهم طبيعة المخاطر وإدارتها، من خلال هيكل رقابي كفء.
- بناء علي تكامل نشاط المراجعة الداخلية وفعالية إدارة المخاطر وحوكمة الشركات، توفير قاعدة جيدة يرتكز عليها في إتخاذ قرارات سليمة عند التعامل بالبنود خارج الميزانية، تنشئ عن موازنة العلاقات بين مجلس الإدارة وجميع أصحاب المصالح، عن طريق الافصاح عن مخاطرها، وأتخاذ إجراءات وقائية لمنع حدوثها.
- عمل الإطار المشترك كان له عظيم الآثر في تعديل خائص المعلومات المحاسبية من خلال أدواره التقيمية والتعاقدية.
- تفعيل دور المراجع الداخلي إدارة مخاطر البنود خارج الميزانية، آثر علي مصداقية وتحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالتقارير المالية، معتمداً علي إطار مفاهيمي واضح لمتطلبات الاعتراف والافصاح عن هذه البنود لتقييم نتائج التغيرات في أصول والتزامات البنك.
- اعتماد المراجع الداخلي علي المفاهيم الجديدة لكلاً من معايير التقرير المالي الدولية والمعايير الصادرة عن IIA للإفصاح عن كيفية إدارة مخاطر البنود خراج الميزانية، يقلل الممارسات الغير مرغوب فيها ويحسن جودة المحتوي المعلوماتي، عن طريق قابلية المعلومات للمقارنة وتحسين الشفافية و خفض تكلفتها.
- ترتب علي فعالية دور المراجع الداخلي تجاه كلاً من عقود التأجير وأنشطة البحث والتطوير والحصص في المنشأت الأخري، تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفصح عنها، والتغلب علي مشكلة تجنبها واعتبارها خارج الميزانية، عن طريق تغليب الجوهر فوق الشكل، وتوحيد القوائم المالية مع الشركات التابعة والمسيطر عليها، وإحكام تقييم المخاطر المالية بالقوائم المالية.

ثانيا/ النتائج علي مستوي الدراسة الإختبارية:

ثبت صحة الفرض الرئيسي للدراسة والذي ينص علي أنه " توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الداخلي في التحقق من البنود خارج الميزانية وبين جودة المعلومات المحاسبية لهذه البنود بالتقارير المالية بالبنوك التجارية محل الدراسة" حيث:

- ثبت صحة الفرض الفرعي الأول "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية وبين جودة المعلومات المفصح عنها لعقود التأجير بالتقارير المالية بالبنوك التجارية محل الدراسة".
- ثبت صحة الفرض الفرعي الثاني "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية وبين جودة المعلومات المفصح عنها لأنشطة البحث والتطوير بالتقارير المالية بالبنوك التجارية محل الدراسة".
- ثبت صحة الفرض الفرعي الثالث "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين دور المراجع الداخلي فى التحقق من البنود خارج الميزانية وبين جودة المعلومات المفصح عنها للحصص في المنشأة أو المنشآت الأخرى بالتقارير المالية بالبنوك التجارية محل الدراسة".

توصيات الدراسة:

- تفعيل دور المراجعين الداخليين المصري، وإرجاء تبعيتة لوزارة التجارة أو الاستثمار وليس لوزارة التضامن الاجتماعي ، ضرورة إلزام أن تكون شهادة CIA ضمن الشهادات المهنية لمدراء المراجعة الداخلية وللمراجعين الداخلين، لضمان كفاءة وفعالية إداء مهامه داخل الهيكل التنظيمي.
- ضرورة ترجمة كافة الإصدارات المهنية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين وتدريسها بالجامعات والمعاهد العلمية.
- ضرورة تفعيل مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن مركز المديرين التابع للهيئة العامة للرقابة المالية بالبنوك، وجعلها إلزامية التطبيق مع الإفصاح ، لتعزيز الشفافية ، وحماية حقوق أصحاب المصالح.
- تطوير إدارة المخاطر بالبنوك التجارية وتفعيل أدوارها، بأن يرؤسها مهنيون في إدارة المخاطر.
- وضع أو تكوين إدارة خاصة بالبنوك، للتعامل مع البنود خارج الميزانية علي أن تكون مرتبطة مباشرة بمجلس الإدارة، ويكون دورها رقابي واستشاري عن هذه البنود.
- ضرورة إصدار بعض القوانين واللوائح التنظيمية وإجراءات الضبط الداخلي التي تحدد طبيعة تعامل المراجعين الداخليين مع البنود خارج الميزانية، للقضاء علي نظرية الوكالة.

مجالات بحث مقترحة

- أثر دور المراجع الداخلي عند التحقق من البنود خارج الميزانية علي أتعاب المراجع الخارجي.
- دراسة تحليلية للمعايير الدولية الحالية في الحد من ظاهرة التمويل خارج الميزانية.
- محددات إختيار مستويات الأهمية النسبية عند أداء المراجع لخدمات التأكيد المهني علي البنود خارج الميزانية.

المراجع

١. الدوريات العلمية:

- السيد ، أحمد السيد عبد الحميد ،(٢٠١٦) ،" متطلبات تطوير المراجعة الداخلية وفي القطاع المصرفي للحد من مخاطر التشغيل : دراسة تطبيقية " ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ،كلية التجارة ،جامعة عين شمس ، العدد ٢.
- عابدين ، أمنية محمد عبد العزيز ، (٢٠١٨) ، "قياس أثر التمويل بإستخدام بنود خارج الميزانية العمومية علي قيمة المنشأة باستخدام مدخل مقترح لنموذج الدخل المتبقي " ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، كلية التجارة بالاسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، المجلد ٩ ، العدد ٣.
- عبد الرحمن ، عبد الرحمن عبد الله & علي ، صالح حامد محمد ، (ديسمبر ٢٠١٤) ، " الدور الحديث للمراجعة الداخلية في زيادة فاعلية إدارة المخاطر – دراسة ميدانية علي المصارف السودانية" ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، المجلد ٢٨ ، العدد ٢ .
- كريمة ، دينا عبد العليم ،(أكتوبر ٢٠١٦) ، "تقييم المعالجات المحاسبية لعقود الايجار و المشاكل المترتبة عليها في ضوء المعايير المحاسبية " ، مجلة الفكر المحاسبي ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، المجلد ٢٠ ، العدد ٣.

٢. الرسائل العلمية:

- أبراهيم ، صلاح الدين عبد العليم ،(٢٠١٣) ، " حدود الإعتراف بالأنشطة خارج الميزانية في المعايير المحاسبية وإنعكاساتها على نتائج نشاط المشروعات : دراسة تطبيقية " ، رسالة ماجستير غير منشور ، كلية التجارة ، جامعة بنها .
- اسطفانوس ، مدحت ناجي نجيب ،(٢٠١٣) ، " دراسة تحليلية لأثار البنود خارج الميزانية علي جودة التقارير المالية– بالتطبيق علي السوق المصري" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف .
- الشاذلي ، هبه الله وجدي محمد ، (مارس ٢٠١٦) ، " تقييم المراجع الداخلي للإدارة الشاملة للمخاطر باستخدام المراجعة المستمرة في بيئة تقنية المعلومات : دراسة نظرية ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشور ، كلية التجارة ، جامعة طنطا .
- نمراز ، محمد محمد حامد ، (٢٠١٠) ، " قصور المعايير المصرية في المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الميزانية وأثارة علي دلالة القوائم المالية : دراسة تحليلية مقارنة " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان
- حسين ، شيماء محمد ،(٢٠١٩) ، "تقييم أثر تطور الإفصاح المحاسبي علي جودة المحتوي المعلوماتي للقوائم المالية وإنعكاسها علي إدارة المخاطر الإئتمانية بالبنوك : دراسة تطبيقية علي الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، القاهرة .
- خليفة ، نبز محمود حسن ،(٢٠١٩) ، " إطار مقترح للإعتراف والإفصاح عن أنشطة التمويل خارج الميزانية وأثرة علي قيمة المنشأة – دراسة ميدانية " ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة .
- داود ، مني محمد علي ،(٢٠١٩) ، " إطار مقترح للمراجعة الداخلية علي أساس القيمة لتقارير الأعمال المتكاملة" ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة طنطا .
- طلخان ، السيدة مختار عبد الغني ،(٢٠١٧) ، " أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية علي العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة : مع التطبيق علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية " ،رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الأسكندرية.
- عبدالله ، ندا محمد أشرف محمود محمد ،(٢٠٢٠) ، " تطوير دور لجنة المراجعة في إطار الدليل المصري لحوكمة الشركات وأثرة علي جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية علي الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة .
- عتش ، عبده أحمد عبده ، (٢٠١١) ، " إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية " ، رسالة ماجستير غير منشور ، كلية التجارة ، جامعة كفر الشيخ .
- علي ، محمد عبد الحميد سيد ،(ديسمبر ٢٠١٧) ، " إطار مقترح لزيادة جودة القوائم المالية وأثرة علي مستخدميها: دراسة ميدانية" ،رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

■مقلد ، محمد محسن عوض ، (٢٠١٨) ،" دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بمنظمات الاعمال بهدف تدعيم مبادئ حوكمة الشركات " ، رساله دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد .

المراجع الأجنبية

■ Al-Hashimi Asmaa Mahdi &Mahdi Hassan Taher Breiber, (2019)," **The Impact of Creative Accounting on The Qualitative Characteristics Of Accounting Information According to the joint project – Exploratory Study** ",Journal of University of Babylon for pure and Applied Sciences , Vol (27), No (5).

■ Angahar Paul Aondona , and Malizu Juliana ,(Jan 2015) ," **The Relationship between Accounting Information and Stock Market Returns on the Nigerian Stock Exchange** ", Managemant and Administrative Sciences Review , Vol (4) , No (1) , Available at : www.absropline.org/Journals.

■ Giambona Erasmo , Graham John R., Harvey Campbell R., and Bodnar Gorgon M., (Jul 2018)," **The theory and practice of corporate risk management: Evidence from the field**", *Financial Management, Vol (47)* ,No (4) .

■ Gros Marius , Koch Sebastian , and Wallek Christoph ,(June 2017) ,"**Internal Audit Function Quality and Financial Reporting : Results of A Survey on German Listed Companies** ", Journal of Management and Governance , Vol (21) , No (2).

■ HJ TOGOK , Salinah ISA , Che Ruhana , and ZAINUDDIN Suia, (30 Jun 2016) ," **Enterprise risk management adoption in Malaysia: A disclosure approach**" Asian Journal of Business and Accounting ,Vol *(9) , No* (1), Available at: Https://ajba.um.edu.my/article/view/2721

■ Hou Xiaohui , Wang Qing , and Li Cheng , (Mar 2015) ," **Role of OFF-Balance Sheet operations on Bank scale economies: Evidence from China's Banking sector**", Emerging Markets Review , No (22) .

■ Jizi Mohammed I., and Dixon Robert , (2017) ," Are Risk Management Disclosures Informative or Tautological? Evidence From The U.S. Banking Sector", Accounting Perspectives / Perspectives Comptables , *Vol (16)* ,No (1).

■ Kurniawanto Hudi , Suhardjanto Djoko Bandi , and Agustiningsih Sri Wahyu , (2017) ,"Corporate Governance and Corporate Risk Disclosure: Empirical Evidence of Non-Financial Companies Listed in Indonesia Stock Exchange ", Review of Integrative Business and Economics Research, *Vol (6) ,No* (4).

■ Li Yanqiong , He Jie , and Xiao M., (Sep 2019) ," **Risk disclosure in annual reports and corporate investment efficiency** ", *International Review of Economics & Finance, Vol (63),*

■ Mitu Ina , Tdoor Adriana Tiron , and Pali-Pista Szilveszter Fekete ,(Dec 2014) " Accounting for Leases : Differences between Romanian Regulations and IAS 17" , Procedia Economics and finance , No (15) ,Available at : www.sciencedirect.com .

■ O' Donnell Jeannie , (Dec 2015) ," **The Role of an Internal Auditor** " , Journal Of health Care Compliance ,Vol (2) , No (3) ,Available at: www.h.ebscohost.com

■ Onoja Anthony , and Agada Godwin O., (2015). " Voluntary Risk Disclosure in Corporate Annual Reports: An Empirical Review ", Research Journal of Finance and Accounting ,Vol *(6) , No* (17) .

■ Ozturk Meryem , and Sercemeli Murat ,(Oct 2016) " Impact of New Standard : IFRS 16 Leases ,on Statement of Financial Position and key Ratios – A Case Study on an Airline Company inTurkey" , Business and Economics Research Journal , Vol (7) , No (4) , Available at: www.researchgate.net/publication/309458295.